

المفاد نمت انتفا وقوا نظر الى الاصل فيها اي وهو الدلالة على
 انتفا الثاني لان انتفا الاول وقوله اي الدلالة التي تفسير العكس وطاصل
 ما يحاول ان اللو استعمال اصل اللفظة وهو ان تدخل على جملتين ماضويتين
 لفظا تضيها معاني وانتفا الثانية منها مسبب عن انتفا الاولى
 والمخاطب عالم بالانتفاين جاهل بتسبب الثاني عن الاول فاذا دخلت
 لوافاد ذلك فالمخاطب يتحو لوجبه ان كنته كان جاهلا بتسبب الثاني عن الاول فلما دخلت
 بالانتفاين كليهما ولكنه كان جاهلا بتسبب الثاني عن الاول فلما دخلت
 لوافاد ذلك والاستعمال الثاني وهو فصيح ايضا انما تستعمل في
 الاستدلال بانتفا الجز اعلى انتفا الشرط من غير دلالة على تعيين زمان
 ويكون مدخولها ايضا جملتين ماضويتين لفظا تضيها معاني لا
 ان المخاطب هم ناي علم انتفا الجملة الثانية ويجعل انتفا الاول ويكون
 انتفاها مستلزما لانتفا الثانية فيورد له التكم جملتين مرتبطتين الثانية
 منها بالاولى او يباط المسبب بالسبب كما في قولنا لو كان العالم قدما
 كان غير متغير فان المخاطب في عالم بانتفا الجز المشاهدة تغير العالم
 بالضرورة وجاهل بانتفا الشرط المعلوم في نفس الامر من انتفا الجز
 فاذا نه لو ما كان يجهد ان انتفا الشرط على انتفا الجز او دليل عليه
 وانتفا المدلول المساوي للدليل الاعم منه يستلزم انتفا الاخص من

للمستقبل اي لتعلق مستقبل على مستقبل قوله وان اي وان يسي وعلي
 الاول متعلق يقال بعد وكلام سبويه المراد ان ظاهر كلام سبويه
 يفهم نطق الوقوع بالوقوع اي لتعلق الانتفا بالانتفا جعله للصحة
 الكلام غير و اشار اليه انه لا تنافي في الحقيقة لان قوله لما كان يقع
 ظاهر في انه لم يقع فكانه قال لانتفا ما كان يقع لوقوع غير يعني ان وقوعه
 كان معلقا على وقوع غيره لو وقع لكن المعلق عليه لم يقع فكذا المعلق
 و مرادهم الخ جواب عن سوال من ادعوا قوله ظاهر الجز يعني كيف تستلزم
 استلزام انتفا الاول لانتفا الثاني مع تخالف انتفايه عن فيما سياتي من
 الامثلة والصحيح في معناه اي بيان معناه اي مدلوله نظر الى ما ذكر من
 القسمين وهما انتفا وهما انتفا الشرط فقط دون الجواب كما سياتي
 في امثلة واستلزام عطف على امتناع فالاقسام اي اقسام اللفظ
 والثاني اربعة حاصله من ضرب تسمى الشرط وهما المثبت والنفي في
 تسمى الجواب كذلك ولم يخالف المقدم اي في ترتيب الثاني عليه
 غير الزوم اي الفساد له اي لتعدد الالهة وقوله من التامع بيان
 للعادة وقوله وعدم الانفاق عليه تفسير للتامع ولم يخالف التعدد
 في ترتيب الفساد غير في نظر الامكان ترتيب فساد السموات والارض
 على مجرد ارادة القادر المختار كما يوجد من شرح العقائد للعلامه النفقاني

قوله الفاعل